

نحو مستقبل مشرق

مقدمات في الإصلاح والتخطيط الاستراتيجي

أ.د. سيد دسوقي حسن



تقديم
أ.د. محمد عمارة

إهداء ٢٠٠٩
دار الكتب و الوثائق القومية
القاهرة

مقدمات فى الإصلاح والتخطيط الاستراتيجى

أ.د/ سيد دسوقى حسن

المفكر الإسلامى

أستاذ هندسة الطيران - جامعة القاهرة

تقديم

دكتور / محمد عمارة

سلسلة

«نحو مستقبل مشرق»

اسم الكتاب
مقدمات في الإصلاح
والتخطيط الاستراتيجي

إعداد

المركز البعدي للدراسات المستقبلية

جميع حقوق الطبع محفوظة للناسخ

الطبعة الأولى
2008 م - 1429 هـ
رقم الإيداع

٢٠٠٨/٢١١١٣ م

الترقيم الدولي

977- 6130 - 25 - 9



التجهيزات الفنية والطباعة
مركز المدينة للإعلام والنشر
١١٢٨٨٦٥٥١ - ٢٨٣٢٧٥٣٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ إِنِّ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ
وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ
وَالَيْهِ أُنِيبُ ﴾

[سورة هود ٨٨]

صدق الله العظيم

تقديم

بقلم الدكتور : محمد عمارة

إن أريد إلا الإصلاح

الإصلاح: هو التغير الى الافضل، وذلك أن مقابل (الإصلاح) هو (الإفساد) فالحركات الإصلاحية هي الدعوات التي تحرك قطاعات من البشر لاصلاح ما فسد في الميادين المختلفة، انتقالا بالحياة الى درجة أرقى في سلم التطور الانساني.

وعلى حين يقلل الفكر الاجتماعي الغربي من قيمة وجذرية وشمولية الإصلاح وحركاته عندما يميز بين الإصلاح والثورة في مستوى التغير، عمقاً وشمولاً، فيرى الثورة تغيراً جذرياً وشاملاً بينما يرى في الإصلاح تغييراً جزئياً أو سطحياً .. فإن المضمون الإسلامي والعربي لمصطلح الإصلاح لا يفرق بينه وبين مصطلح الثورة من حيث عمق التغير وشموله، وإنما من حيث الاسلوب في التغير .. فكلاهما يعنى التغير الشامل والعميق ، ولكن الثورة تسلك سبل العنف - غالباً - والفجائية والسرعة في التغير، بينما تتم التغييرات الإصلاحية بالتدريج، ذلك أن الإصلاح يبدأ بالإنسان الصالح،

الذي يغير الواقع تغييراً جذرياً وشاملاً بعد حدوث هذا التغيير في نفسه على نحو من الجذرية والشمول.

ولهذا التميز، في المضمون الإسلامي للإصلاح وضعت رسالات الرسل بأنها دعوات إصلاح، وهي التي حققت التغيير الجذري والشامل الى الأفضل، على النحو الذي يحل الإصلاح محل الإفساد في أمم الدعوات ومجتمعاتها.. فرسول الله شعيب عليه السلام، ينادى أهل مدين:

﴿ قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا ، وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنهَاكُمْ عَنْهُ، إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتِطَعْتُ، وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ، عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾

[هود: ٨٨]

والله سبحانه وتعالى، { يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ }

[البقرة ٢٢٠]

يهيب بنا قائلا: { وَلَا تَفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا }

[الأعراف ٥٦]

إن المتأمل لتاريخ المجتمعات الإنسانية ليراه سلسلة من التدافع بين دعوات الإصلاح وحركاته، وبين الفساد والإفساد في تلك المجتمعات.. وإذا شئنا التمثيل للحركات الإصلاحية الكبرى التي عادة ما ينصرف إليها الذهن عندما يطالع الإنسان عبارة {حركة إصلاحية} فإننا نستطيع أن نعرف - من تاريخ الغرب - بحركة الإصلاح الديني - البروتستانتية - ومن تاريخ الشرق بالحركة الإصلاحية التي بدأها جمال الدين الأفغاني (١٢٥٤-١٣١٤ هـ = ١٨٣٨-١٨٩٧ م) قبل أكثر من قرن من الزمان.. وعلى سبيل المثال:

* فالحركة الإصلاحية التي بدأها مارتن لوثر (١٤٨٧-١٥٤٦ م) في القرن الخامس عشر الميلادي، بألمانيا قد أحدثت تغييرات جذرية وعميقة وشاملة في اللاهوت و الدين النصراني، أدت إلى وساعدت على تغييرات جذرية وشاملة في المجتمعات النصرانية بوجه عام ..

ففي الدين على سبيل المثال: أنكرت البروتستانتية وساطة الكنيسة ورجال الدين بين الله والانسان.. وأقامت الحقيقة الدينية على الإنجيل وحده، لا على (التقاليد المقدسة) المتمثلة في (مراسم المجالس المسكونية - المجامع الدينية - والأحكام

البابوية) .. وجعلت للإنسان حقاً في تفسير الإنجيل ، بعد أن كان ذلك وقفاً على طبقة الكهنة (الأكليروس) .. وأنكرت عبادة (الأيقونات) والمخلفات الأثرية للقديسين ، وخفضت دون أن تلغى - الأسرار المقدسة في الاعتقاد النصراني وطقوسه العبادية - إلى اثنين فقط هما: « المعمودية » « والقربان المقدس » .

وهي بهذه الإصلاحات قد أنشأت في النصرانية اعتقاداً متميزاً، وممارسات عبادية متميزة أيضاً، فكادت البروتستانتية أن تكون ديناً ثالثاً في الإطار النصراني بعد الأرثوذكسية والكاثوليكية.

أما في الواقع المجتمعي فلقد جعلت نصرانيتها تواكب انتقال مجتمعات من الإقطاع إلي الرأسمالية، ومن الجامع الديني إلى التمايز القومي في القارة الأوروبية بأسرها .
* أما الحركة الإصلاحية التي قادها جمال الدين الأفغاني (١٢٥٤ - ١٣١٤ هـ = ١٨٣٨ - ١٨٩٧ م) منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي بدءاً من مصر وشمولاً لكل أرجاء العالم الإسلامي، فلقد مثلت إحياءً وتجديداً للفكر

الإسلامى بالعودة إلى منابعه الجوهرية والنقية - القرآن
والسنة الصحيحة - واستلهاماً لمناهج السلف الصالح فى
حقبة البناء والازدهار للحضارة الإسلامية..

وفى سبيل ذلك جددت هذه الحركة فى مناهج الفكر
الإسلامى - مناهج التعامل مع القرآن والسنة - والعلاقة بين
العقل والنقل وبين الدين والدولة وبين الحاكم والمحكومين وبين
الإنسان والمال وبين وحدة الأمة وتعددية الأقطار والأوطان وبين
عالم الإسلام والعوالم الأخرى وخاصة الغرب الأوروبى .. الخ.

وكانت التحديات الكبرى التى قامت هذه الحركة
الإصلاحية لمواجهتها كثيرة، لكن أبرزها كان تحدى (التخلف
الموروث) عن عصور التراجع الحضارى للمسلمين، وبالتجديد
والإحياء حاولت أن تقدم بديلاً لفكرية الجمود والتقليد
الموروثة عن ذلك العصر، وتحدى (الغزوة الاستعمارية
الغربية الحديثة) وفى مواجهته فجرت دعوات وحركات
التحرر الوطنى التى قادها الإصلاحيون الإسلاميون على
امتداد وطن الإسلام . كما حاولت صياغة معالم مشروع
حضارى بديل للمشروع الغربى وقادر على منافسته..

إن بصمات هذه الحركة الإصلاحية هي التي ميزت دعوات الاستقلال والمقاومة والجهاد في المغرب والجزائر وليبيا ومصر والشام وفلسطين والعراق وإيران وشبه القارة الهندية وبلاد ما وراء النهر وأفغانستان.. الخ.

أما في الإصلاح الفكري، فلعل كلمات الامام محمد عبده (١٢٦٥-١٣٢٣هـ = ١٨٤٩-١٩٠٥ م) عن أهداف هذه الحركة هي أدق الصياغات وأوجزها في التعبير عن هذا الجانب: لقد قال عن الأهداف الفكرية الثلاثة التي ارتفع صوتهم بالدعوة إليها:

الأول: تحرير الفكر من قيد التقليد، وفهم الدين على طريقة سلف الأمة قبل ظهور الخلاف ، والرجوع في كسب معارفه إلى ينابيعها الأولى، واعتباره من ضمن موازين العقل البشري التي وضعها الله، لترد من شططه، وتقل من خبطه ، لتتم حكمة الله في حفظ نظام العالم الإنساني، وإنه على هذا الوجه يعد صديقاً للعلم باعثاً على البحث في أسرار الكون - داعياً إلى احترام الحقائق الثابتة ، مطالباً بالتعديل عليها في أدب وإصلاح العمل.

والثاني: هو إصلاح أساليب اللغة العربية في التحرير، سواء

كان في المخاطبات الرسمية بين دواوين الحكومة ومصالحها، أو فيما تنشره الجرائد على الكافة .. أو في المراسلات بين الناس.

والثالث: هو التمييز بين ما للحكومة من حق الطاعة على الشعب، وما للشعب من حق العدالة على الحكومة.

ولقد مثلت هذه الحركة الإصلاحية منهجاً وسطاً بين أهل الجمود والتقليد لعصر التراجع الحضاري للمسلمين، وبين المنبهرين بالنموذج الحضاري الغربي .. وبعبارة الإمام محمد عبدة فإن هذه الدعوة (خالفت رأى الفئتين اللتين يتركب منهما جسم الأمة: طلاب علوم الدين ومن على شاكلتهم، وطلاب فنون هذا العصر ومن في ناحيتهم).

ولقد تحولت فكرية هذه الدعوة الإصلاحية إلى روح سارية في الكثير من الدعوات والحركات والمشاريع الفكرية للعديد من العلماء والمفكرين على امتداد العقود التي تلت .. وعلى امتداد أقاليم عالم الإسلام .. وما زالت فكرتها تغالب تيارياً الجمود والتقليد والتبعية والتغريب.

تلك كلمات عن المفهوم الإسلامي للإصلاح .. وعن الدعوات الإصلاحية ذات المرجعيات الدينية .. وعن الدعوة الإصلاحية الإسلامية في العصر الحديث .. تلك التي فجرت العديد من

حركات الإصلاح الإسلامي .. والمشاريع الفكرية الداعية إلى الإصلاح بالإسلام ..

وهي كلمات آثرنا التقديم بها لهذه الرسائل الإصلاحية التي كتبها الأستاذ الدكتور / سيد دسوقي حسن .. هذا العالم الرباني الذي حباه الله عشق القرآن الكريم .. والتبتل في محراب التفسير الحضاري لآيات من الكتاب العزيز .. كما حباه التمكن من علوم تخصصه الأكاديمي - هندسة الطيران. فجمع بذلك بين الشرعي والمدني ، لأنه ابن الإسلام .. الذي يتلو أبناؤه آناء الليل وأطراف النهار - قول مولا هم - جل وعلا:

﴿ قُلْ إِنِّي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ . قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴾

[الأنعام: ١٦١-١٦٣]

والله نسأل أن ينفع بهذه الرسائل الإصلاحية .. إنه - سبحانه وتعالى - خير مسئول وأكرم مجيب.

دكتور / محمد عمارة

مقدمة

مجتمعاتنا تزخر برغبة عارمة في الإصلاح. ولكن هذه الرغبة يغشاها ضباب كثيف ورؤى مضطربة، وتحتاج إلى فكر عميق فيما ينبغي أن تفعل اليوم، وما ينبغي أن تؤجله لغد. ذلك يغشى الحركة الإصلاحية ضباب حول دور الدين في الحياة، كما يغشاها لغط حول دور الدولة ودور المجتمع ودرجة المركزية في الدولة والحرية في المجتمع.

إن المقالات التي جمعتها في هذه الكراسة لا تجيب بإسهاب عن هذه التساؤلات، وإنما تضع منهجاً للإجابة وطريقاً إليها عن طريق ما اقترحت من منظومات حضارية ومؤسسات اجتماعية تقوم هي على الفقه الكامل لكل الأسئلة التي تحيط بالعملية الإصلاحية.

المؤلف

هيكل
المنظومات الإصلاحية
في المجتمع والدولة



تتكون أية منظومة إصلاحية من قسمين:

- قسم الفقه والإنذار.

- وقسم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وينبغي على الأمة - مجتمعاً ودولة - أن تحرص على ترجمة

هذين القسمين إلى مجموعة من المنظومات الحكومية والأهلية.

أولاً: قسم الفقه والإنذار: يمكن ترجمته إلى المنظومات الآتية:

١- منظومة الفكر الاستراتيجي : الذي يحدد أهداف

المؤسسات المختلفة ووسائل الوصول إلى هذه الأهداف وطبيعة

الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

٢- منظومة دراسة الواقع في المؤسسة : من حيث التزامها

بالأهداف المحددة ومن حيث توفر الإمكانيات والوسائل

الموصلة لهذه الأهداف وحجم الزيف بين الواقع والمأمول.

٣- منظومة تصميم البرامج : القادرة على محو الزيف بين

الواقع والمأمول.

ثانياً: أما قسم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :

فيمكن ترجمته في المنظومات الآتية:

١- منظومة الدعوة إلى التخلص من الزيف بين الواقع والمأمول،
ويستدعي ذلك نشر ثقافة إصلاحية تحث الناس على
الاستغفار والحضاري.

٢- منظومة ترتيب الإصلاح المرجو في مراحل مناسبة لطبائع
الناس وحجم التحدي.

٣- منظومة الحسبة على مستوى الدولة والمستوى الأهلي حتى
لا يتقاعس الناس عن الإصلاح.

٤- منظومة لدراسة آليات الفساد : إن وجدت وكذلك آليات
محاربتها سلمياً بالدعوة والحسبة، وإذا لم تحقق الدعوة
والحسبة زوال هذا الفساد، فينبغي اللجوء إلى طرائق أخرى
مثل المقاومة السلمية، وخاصة إذا كان الفساد قد استشرى في
رأس السمكة.

الموقف الإسلامي من غياب هذا الهيكل المنظومي:

إن غياب هذا الهيكل المنظومي على مستوى الدولة أو
المجتمع يؤدي إلى فساد كبير وفتنة في الأرض وخاصة في
مثل ظروفنا العالمية، حيث يحاصرنا الأعداء الطامعين في
ثرواتنا من كل جانب، ويعملون بكل ما أوتوا على تغييبنا عن

حياتنا عن طريق جيش العملاء والمتعاونين معهم في الدولة والمجتمع. لذلك فإن العمل على إنشاء هذه المنظومات الإصلاحية في الدولة والمجتمع هو فرض عين على الدولة والمجتمع. وإن التقاعس - دولة ومجتمعاً - عن إنشاء هذه المنظومات هو جريمة تصل إلى درجة الخيانة العظمى على مستوى المتنفذين في الدولة والإصلاحيين في المجتمع.

واقع الهيكل المنظومي الإصلاحي على مستوى الدولة والمجتمع:
إذا نظرنا إلى مؤسسات الدولة المنتظمة تحت ألية الوزارات المختلفة نجد أنها مؤسسات تنفيذية ، تقوم بتنفيذ ما صمم لها من برامج شبه ثابتة لاتتأثر بواقعها ولا بظروف المجتمع، فالتعليم مثلاً في بلد كمصر صامد على مواقفه القديمة لا يتأثر بتغير الظروف التنموية الاجتماعية، ولا أحد يراجع إن كان هذا التعليم يخرج لنا ما نبتغيه من قوة بشرية قادرة أن تلبي احتياجاتنا الثقافية والتنموية، ومن ثم أصبح التعليم مصدراً من مصادر البطالة في مصر. وفي النهاية تصبح منظومة خاوية على عروشها ويثر معطلة وقصر مشيد.
في رسالة ماجستير تحت إشرافي عن "الصناعة في مصر"

وجدنا نفس الشيء: منظومة فارغة وقصراً مشيداً. وليس الأمر بسبب ضعف القوة البشرية المشرفة على هذه المنظومات، وإنما لتمكين آلية الاستبداد من كل منظومات الدولة.

كل هذه الوزارات غير قادرة على أن تتخذ قراراً ذا بال، هي فقط تنفذ ما يتنزل عليها من مؤسسة الرئاسة. أما مؤسسة الرئاسة وكيف تتخذ قراراتها ومن الذي يتخذ هذه القرارات؟ وهل هناك عنصر أجنبي في هذه المنظومة؟ فذلك غيب لا يعلمه إلا الله والراسخون في العلم. فوزارة الصناعة مثلاً يتنزل عليها عمليات التخصّص وعمليات القروض الدولية... إلخ. ووزارة الزراعة يتنزل عليها عمليات التطبيع الزراعي بما فيه من مبيدات تهلك الحرث والنسل... إلخ.

ووزارة الداخلية يتنزل عليها سياسات أمنية تصنف المواطنين تصنيفاً أمنياً، ولا علاقة للوزارة بهذا التصنيف، إنما هو وحي منزل من مؤسسة الرئاسة. إذن فالموقف في مؤسسات الدولة يحتاج أولاً إلى وضوح في علاقة مؤسسات الدولة مع مؤسسة الرئاسة، وضبط هذه العلاقة حتى تقوم على الشفافية والصراحة والشورى في الأمر كله.

وهذا الطريق سوف يحرر مؤسسة الرئاسة من الضغوط الدولية التي تقف بكل ثقلها فوق أنفاس الدولة. والحاكم الوطني هو الذي يستعين بأتمته على هذه الضغوط، ويجعل أتمته بينه وبين هذه الضغوط تدافع عنه وعن نفسها. أما ما يفعله كثير من الحكام بجعل أنفسهم ستاراً حاجباً أمام الشعب حتى لا يرى هذه الضغوط بينما هي تمارس بأسها في كل قطاعات الحياة هو أمر في منتهى الخطورة.

وأظن أن بلادنا منذ نصف قرن غارقة في هذه المصيبة الكارثية، ويحتاج الأمر إلى إصلاح سريع قبل أي إصلاح. ولقد كان أستاذنا المستشار طارق البشري موفقاً للغاية عندما أسمى هذه المصيبة الكارثية: "شخصنة الدولة". وهي مصيبة تختلف عن استبداد الطغاة في الدول القوية المستقلة. فالمستبد في دولة قوية يؤدي استبداده إلى تحلل بطيء في الدولة ولكن المستبد في دولة مضغوطة مقهورة هو غطاء على أعين الناس حتى لا يروا ما يفعله بهم المستخفون وراء هذا الاستبداد من أمور مهلكات، ولذلك ف الجريمة المستبد في دولة مضغوطة مقهورة هي من جرائم الخيانة العظمى والعياذ بالله؛ ولذلك فإن إصلاح مؤسسة الرئاسة هو من أول واجبات العمل الأهلي، وهو فرض عين على الأمة كلها بما فيها الأجهزة الأمنية التي تكبل الناس حتى لا يتحركوا من خلال العمل

النيابي والعمل النقابي والعمل الشعبي حتى أصبح الناس حيرى، أهذه الأجهزة جزء منا أم جزء من شياطين الإنس الطاغين علينا؟

وأعتقد أن أهم عمل إصلاحي ينبغي أن ينظر له الإصلاحيون هو دراسة مفصلة عن نظم بديلة لنظام شخصنة الدولة، وأمامنا نظم عالمية محترمة يمكن الاستعانة بها وتطويرها لتناسب ظروف واقعنا البئيس. فإذا فرغ الإصلاحيون من هذه المهمة نظروا في الطرائق المختلفة للضغط السياسي من أجل التغيير.

وأنا أعلم أن حجم الضغط السياسي الذي يمكن أن تمارسه أحزاب المعارضة ضعيف للغاية، ولذلك لابد أن يقويه ضغط من خلال النقابات ونوادي القضاة ونوادي هيئات التدريس بالجامعات، وكذلك من خلال العقلاء وبقية الوطنيين في المجموعة الحاكمة.

ودور الحركة الإسلامية في هذا الأمر هو التحفيز والتجميع والترشيد من خلال شتلاتها الوطنية المنبثة في كل هذه الاتجاهات.

وليعلم الجميع أن هذا الأمر جد لا هزل فيه، وأن بقاء هذه المصيبة الكارثية (شخصنة الدولة) سوف يأكل الأخضر واليابس وسوف يسلم الأمة إلى الكفر والفسوق والعصيان،

وأن الذي يسكت على هذا شيطان أخرس، والذي يساعد على بقاءه مجرم يستحق اللعنة في الدنيا والآخرة، وأعتقد أن هذا الواجب مقدم على كل الواجبات، وترك القادرين عليه له إثم عظيم وذنب مبین.

وبعد إذا استطعنا أن نتخلص من شخصنة الدولة، فحينئذ سيكون من السهل تحقيق الهيكلية المنظومية الإصلاحية في كل قطاعات الحياة؛ لأنه إذا اختفت الشخصنة من النظام ستختفي من كل المؤسسات في الدولة، فلا يمكن أن تكون الرأس شورية ويكون هناك ذنب مستبد.

وفي حديثنا عن الشخصنة في الدولة لا نتعرض للأشخاص، وإنما نتعرض للنظام ونعتقد أن أسرع طريقة للإصلاح هو أن يشرح الله صدر رجل واحد في رئاسة الدولة فيقود بنفسه هذه المسيرة، وسيرى في حياته كيف أن هذه الخطوة ستجمع كل الشرفاء الأكفاء المخلصين من حوله وسيكفيه ربه شر المنافقين والأفاقين والأكلين للسحت من عرق الأمة، حتى لا يحاسب يوم القيامة بوزرهم.

أقول إن هذه الخطوة الإصلاحية لو تبناها الرئيس بنفسه فسيرفع عنا كلفة مصارحته ومغالبتها من أجل هذا الإصلاح، وسنفرغ حينئذ للعمل البناء من حوله، نقوى به ويقوى بنا.

اللهم اشرح صدره لهذا الأمر وخذ بيده في هذا الطريق.. تنجيه وتنجيننا من عذاب يوم أليم. والمجتمع وهو يتحرك في عمليات إصلاحية لا بد أن يكون في داخله قسم الفقه والإنذار وقسم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بجميع المنظومات التي أشرنا إليها من قبل.

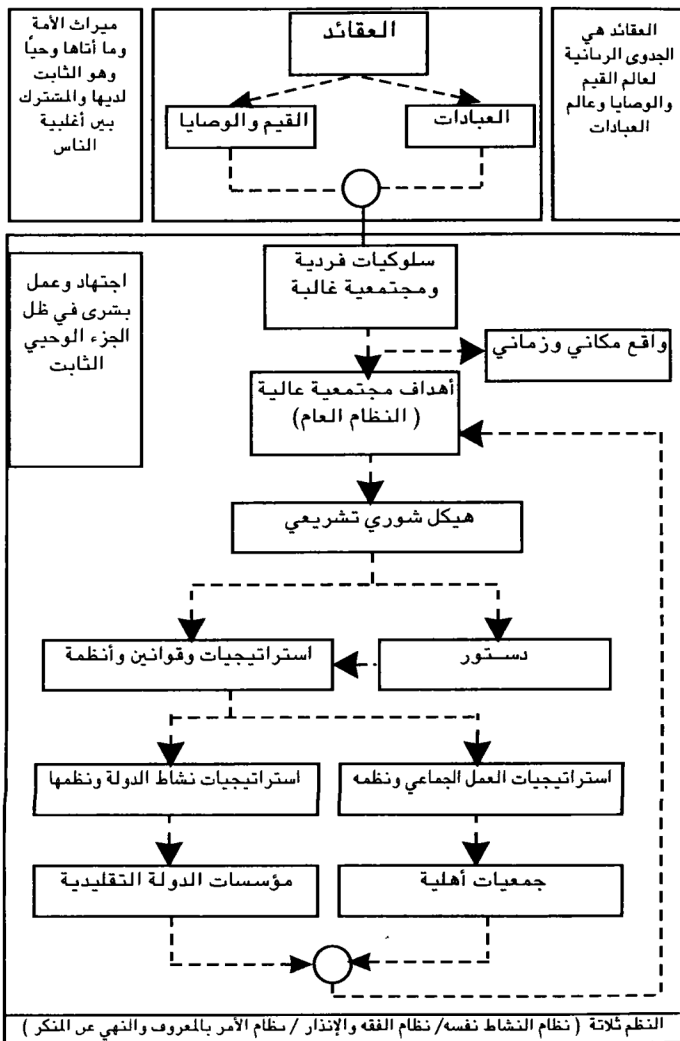
وينبغي على المجتمع المدني أن يحسب أن الإصلاح هو مسئوليته كاملة، وكأن الحكومة غير موجودة، فيخطط تخطيطاً شاملاً في ميادين الحياة كلها، ويحث الناس على التطوع الجاد في كل ميادين الحياة. وهذا التوجه الطوعي تزداد الحاجة إليه في ظروف القهر الدولي والضغط الخارجية القاسية. والدولة العاقلة هي التي تسمح بهذه الحرية وتشجع الناس على العمل التطوعي.

والتشجيع الذي نريده من الدولة ليس كلاماً ولا خطباً سياسية، وإنما ينبغي أن يترجم إلى تشريع يحمي الناس من بطش اليد الأمنية التي تضيق دائماً بالعمل التطوعي، وخاصة إذا أظهر عجز الحكومة وكفاءة القوى الشعبية. والحكومة في احتكارها للحياة السياسية لا تترك شيئاً منها للناس إلا أشكلاً باهتة من ضياع الوقت في صورة أحزاب سياسية

معلبة. والدولة ينبغي أن ترفع يدها عن النقابات والنوادي المهنية والجمعيات الخيرية وتطلق لها العنان. وكذلك ترفع يدها الأمنية عن اتحادات الطلبة والعمال.

ولكن المجتمع من ناحية أخرى ينبغي أن ينظم نفسه من خلال هيكل للمنظومات الإصلاحية، ولا يكون العمل الإصلاحي مليئاً بكل هذه الفوضى التي نراها. فمن ناحية نرى تضخم الذات السياسية في كل الأعمال رغم انسداد أبوابها الحقيقية في الدولة، وبينما هناك أعمال كثيرة تؤدي في المستقبل إلى الفوز السياسي من خلال ما أسميه البنية التحتية الحضارية. والمجتمع وإن كان يضيق بالمتنفذين فيه سياسياً في هذه المرحلة إلا أنه بسعيه الحضاري يمكنه أن يؤثر في نوعية المتنفذين في المستقبل.

فمتنفذو اليوم لا يؤمل في تغييرهم كثيراً، لقد جُبلوا على ما هم فيه وأحاطت بهم سيئاتهم. أما العمل الحضاري من خلال البنية التحتية الحضارية فسوف يؤدي إلى الإصلاح المأمول بطريقة تدريجية. والقرآن يعلمنا أن إبراهيم عليه



السلام كان حليماً أواهاً منيباً. والإنابة هي حسن الأوب. أي أن الخروج من الواقع للمأمول إصلاحياً ينبغي أن يكون بأمثل الطرق وبأقل الخسائر.

وبعد .. فسوف أضع بين يدي القارئ دراستين تليان جزءاً مما اقترحنه في بحثنا هذا هما:

- الهيكل الحضاري للدولة الأمة في القرآن الكريم.

- استراتيجية العمل المدني في الأمة.

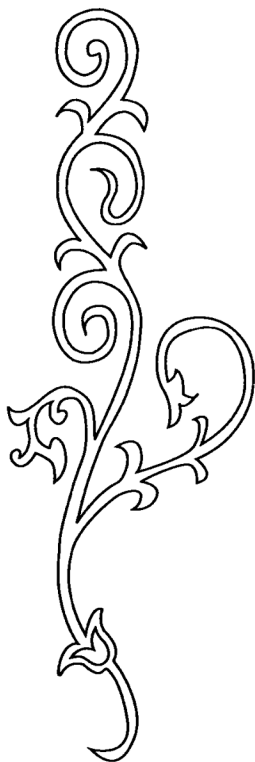
وهما مثال لما أقترحه من دراسات تنير الطريق لكتائب الإصلاح سواء على مستوى الدولة أو المجتمع، وسواء قام عليها متطوعون أو موظفون، فحسبنا أننا حاولنا أن نرسم خريطة أولية لأولويات الإصلاح.

وفي نهاية الدراسة قدمت اقتراحاً بإنشاء مؤسسة للدراسات الحضارية الاستراتيجية.. هذه المؤسسة ليست بالضرورة هيكلًا ماديًا ومكاتب ومكتبات ، وإنما هي مجموعة من أهل الفقه الحضاري ومعهم مجموعات من الشباب الواعدين يتواعدون على أن يفرغوا للتفكير والتدبر في العمليات الإصلاحية ، ومتأملين في كيفية العمل على تحفيز القوى الخيرية الموجودة حالياً في المجتمع والدولة من خلال ما يقدمونه من فكر ثاقب

ورؤية عادلة، مبشرين بما في المجتمع والدولة من خير ومنذرين
بجوانب الخطر، ومشرقين بالقدوة الحسنة كما قال الله للنبي
الخاتم :

﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا. وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ
وَسِرَاجًا مُنِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٤٥-٤٦]

الهيكل الحضارى
للدولة الأمة
في القرآن الكريم



ليست كل دولة أمة؛ فالأمة بمفهومنا هي هذا التجمع البشري الذي يحمل في أعماقه عقيدة كونية ومنظومة قيمية ، وله شعائر تعبدية تؤدي في النهاية إلى نسق سلوكي متميز وإلى مجموعة من الأهداف المشتركة بين الناس.

وتمثل العقائد الجدوى الحضارية لمجموعة القيم ، ومن ثم لما يصدر عنها من سلوك. وكان أدينا الرافعي يقول: لا ثقة لي في متخلق لا دين له ، وهو يقصد تماماً ما قصدنا من أن أي سلوك أخلاقي ليس من ورائه عقائد راسخة هو سلوك غير مستقر، يخضع لمصلحة هذا المتخلق ، ويدور مع المصلحة الآنية حيثما دارت.

والدولة قد تكون صغيرة جداً كدولة المدينة في عهد رسول الله ﷺ، ولكنها كانت دولة أمة؛ لأنها حملت في رحمها الجنين الرباني: عقيدة كونية شاملة ونظاماً قيمياً كاملاً وشعائر تعبدية واضحة لا لبس فيها. من هذا الرحم تفجرت أعظم حضارة عرفت الإنسانية، ومن هذا الجنين خرجت الدساتير والنظم التي ملأت الدنيا خيراً وبركة.

وعلى طريقة أهل الهندسة لخصت الهيكل الحضاري للدولة

الأمة في الشكل المرفق حتى يستقر رسمه في العقول فتحاكم به واقعها وترتفع به إن شاء الله إلى المعاني القرآنية التي سوف نتحدث عنها في موضوعنا هذا.

وفي هذا البحث سنركز اهتمامنا على ما أسمىناه الأهداف المجتمعية؛ ذلك لأنها هي الوصلة بين عالم العقائد والقيم والعبادات، وما ينتج عنها من سلوكيات فردية واجتماعية، وبين ما ينتج عنها من دساتير ونظم مختلفة في كل مجالات الحياة.

فما هي الأهداف المجتمعية التي يبشر بها القرآن المجيد؟

نحسب أن الأهداف المجتمعية تتلخص في جملة واحدة: (تعظيم السكينة بكل أنواعها، مع الحفاظ على العقائد والقيم والعبادات التي جاءتنا وحياً) وذلك مصداقاً لقوله تعالى:

﴿إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَىٰ وَآلُ هَارُونَ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ﴾

[البقرة: ٢٤٨]

فآية الملك الصالح هو أن يحقق السكينة، والتابوت في هذه الآية يمثل أدوات ومناهج وبرامج الحفظ للثابت من الدين الذي جاءنا وحياً (تحمله الملائكة).

والسكينة ينبغي أن تحيط بالحياة كلها: فردية واجتماعية وسياسية وتنموية وكونية، والنتاج حينئذ نفس مطمئنة ومجتمع مطمئن ودولة مطمئنة. ولعل الشاطبي كان يعني السكينة الفردية عندما ألمح إلى أن المقاصد الشرعية تتلخص في خمس: حفظ النفس والمال والعقل والدين والعرض. ولتحقيق هذه السكينة نحتاج إلى هدفين جزئيين وإلى آلية تقويمية. أما الهدفان الجزئيان فهما:

أ - الحرية المستنولة.

ب - العمل الصالح.

وأما آلية المراجعة والتقويم من أجل الإصلاح الدائم فهي: آلية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. والطغاة يحرصون في فكرهم الإجرامي على تغييب هذا المثلث الحضاري: الحرية، والعمل الصالح، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ فيجعلون حياة أمهم جحيماً لا يطاق.

فرعون علا في الأرض، واستخف قومه بأن جعلهم شيعاً وأحزاباً يتقاتلون فيما بينهم، فعل ذلك بعد أن سلبهم الحرية، وقال لهم أنا ربكم الأعلى، ثم سخرهم في أعمال غير صالحة

لهم ولحياتهم، وسلب منهم القدرة على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وعندما فقدت الأمة مثلثها الحضاري (الحرية - العمل الصالح - القدرة على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) فقدت السكينة، وتخبطت في الحياة بين أورام اجتماعية واقتصادية وسياسية، وفرعون فعل ذلك في أمته لاستحقاقهم هذا، ذلك بأنهم كانوا قومًا مجرمين. فما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون، فالإجرام الاجتماعي على مستوى الفرد والجماعة هو الذي يجعل هذه الجماعة مستباحة عند حكامها فيسلبونها حرياتهم وقدرتهم على العمل، وتفقد كذلك قدرتها

على الآليات الإصلاحية.. اللهم إلا إذا تنبهت وأبت ورجعت

إلى الصراط المستقيم. والقرآن يقول: ﴿وَكُلًّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ وَجَاءَكَ فِي هَذِهِ الْحَقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾

[هود ١٢٠]

فالحق هو العلم بالمعروف وبالمنكر في العقائد والعبادات والقيم والسلوك، والحق هو الذي يثبت الفؤاد على مستوى الفرد والجماعة فلا تزيغ مع الأهواء.

والموعظة هي التوجه إلى القلوب أمراً بالمعروف ونهيًا عن المنكر. والذكرى هي التوجه إلى العقول أمراً بالمعروف ونهيًا عن المنكر. ولا بد أن تكون هناك آلية للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.. آلية مؤسسية تيسر عملية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

والقرآن يحض على هذا العمل المؤسسي من خلال تكليف طائفة من كل فئة مهمتها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر متخصصة في عمل هذه الفرقة. ففي كل فرقة تقف على ثغرة من ثغور الحياة في الأمة ينبغي أن تكون فيها طائفة متفقهة في عمل هذه الفرقة مهمتها مراجعة أعمال هذه الفرقة على الأهداف المرجوة منها، حيث تتقرب جودة العمل في ظل العقائد والقيم، ثم تترجم إنذارها إلى عظات وذكرى للتغيير والتقويم. فمثلاً لو كانت هذه الفرقة فرقة تعمل في الزراعة - وزارة الزراعة مثلاً - فلا بد أن يكون هناك جهاز داخلي يفقه استراتيجية الزراعة في البلد ويقارن من وقت لآخر بين أداء الوزارة والاستراتيجية، فإن وجد تباینًا ملحوظًا قام بإنذار الأجهزة المعنية كي تقوم بأعمال التقويم في الوقت المناسب. إن كثيراً من وزاراتنا لا تنشئ مثل هذه الأجهزة، والعجيب

أن كثيراً منها ليس عندها استراتيجيات واضحة لجهدا المستقبل. وفي غياب الاستراتيجيات الواضحة يسعى المفسدون في الأرض أن يضعوا استراتيجياتهم الفاسدة محل التنفيذ، وتضيع أعمال وأموال قبل أن يتنادى المصلحون بوقف هذا النزيف الإجرامي للجهود والأموال.

ولقد رأيت ذلك في حياتي عدة مرات، وفي كل مرة كان هناك غياب للجهاز الذي يضع الاستراتيجية الواضحة ثم يتابع الأعمال ويعرضها على هذه الاستراتيجية، فإن رأى زيفاً أطلق صفارة الإنذار أن صححوا الأعمال حتى نعود إلى صراط الاستراتيجية التي وضعناها من قبل واضحة المعالم محددة الأهداف.

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو الترجمة لمعنى "التواصي بالحق". والقرآن يعظنا أن التواصي بالحق يحتاج معه إلى التواصي بالصبر. والصبر هنا ليس فقط صبراً على احتمال الأذى من الذين تأمرهم بالمعروف أو تنهاهم عن المنكر، ولكن أيضاً صبر على عملية التواصي بالحق ذاتها من حيث دراسة آفاقها المختلفة وتصميم المنظومات اللازمة لقياسها على

مستوى الأفراد والجماعات والدول - والقرآن يحثنا أن غياب هذه المؤسسات التي تتوأسى بالحق وتتوأسى بالصبر يؤدي إلى الخسران المبين ﴿وَالْعَصْرِ . إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ . إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالْحَقِّ وَتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ﴾

[العصر: ١-٣]

وكان هذه السورة تقول لنا: إن عمل الصالحات في ظل مناخ إيماني من العقائد والقيم يحتاج معه إلى مؤسسة التوأسي بالحق والتوأسي بالصبر، وإن لم تفعل ذلك فكل عملنا إلى الخسران المبين.

ومرة أخرى ننبه إلى أهمية وجود الأجهزة التي تفصل الاستراتيجيات تفصيلاً مبيناً حتى تندفع كل فرقة إلى أعمالها وهي مطمئنة وواثقة من أن جهدها لن يذهب هباءً منثوراً، كما أن هذه الأجهزة (أو الطوائف بلغة القرآن) ترقب عمليات الفساد والإفساد والتي تدخل علينا باستراتيجيات بديلة توهمنا أنها عين ما نريد وحتى لا نفيق إلا ونحن في الجحيم الدنيوي. وإن تصميم هذه الأجهزة هو فرض عين على الأمة أفراداً وجماعاتٍ ودولاً، وإن التهاون في هذا الأمر جريمة

كبرى وخاصة أن هناك قوى خارجية تحرص كل الحرص على غياب هذه الأجهزة حتى تَنفُذَ هي عن طريق المفسدين والعملاء لقيادة الدولة والمجتمع إلى حيث تريد.

ونستجمع الآن ما أشرت إليه حيث قلنا: إن أهداف الأمة هي السكينة الاجتماعية (فرداً وجماعة) والسياسية والتنمية والكونية، ولكل نوع آفاقه، فمثلاً السكينة على مستوى الفرد هي ما فصله الإمام الشاطبي في مقاصده (حفظ النفس - الدين - المال - العرض - العقل) كما أن كل نوع من السكينة يحتاج إلى تفصيل، ويحتاج منا إلى جهد فقهي قريب. وقلنا أيضاً إن هناك هدفين جزئيين للسكينة، وهما الحرية والعمل الصالح.

والحرية أنواع:

الحرية من القهر السياسي، فلقد أرسل الله موسى وهارون ليحررا بني إسرائيل من الطغيان السياسي لفرعون:

﴿فَأْتِيَاهُ فَقُولَا إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ وَلَا تُعَذِّبْهُمْ قَدْ جِئْنَاكَ بِآيَةٍ مِّنْ رَبِّكَ وَالسَّلَامُ عَلَىٰ مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَىٰ﴾

[طه: ٤٧]

ويدعو الله المقهورين من النظم الاستبدادية إن لم يقدرُوا على مغالبتها أن يبحثوا عن أرض أخرى تحررهم من هذا القهر، والله يقول:

﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾

[النساء: ٩٧]

والاستضعاف هنا هو استضعاف رسالي، أي أنهم كانوا غير قادرين على أن يقيموا حياتهم وفق ما يؤمنون به من عقائد وقيم وعبادات ولا أن يدعوا إليها. والحرية أيضاً تعني الحرية من إرث الآباء الثقافي والديني، وموقف إبراهيم عليه السلام دليل على ذلك

﴿وَأَعْتَزَلَكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَأَدْعُوا رَبِّي﴾ [مريم: ٤٨]
كما أن الله بعث عيسى - عليه السلام - ليحرر بني إسرائيل مما أسروا أنفسهم فيه من معتقدات خاطئة وعبادات ظالمة
﴿وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ وَلَأَحِلَّ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾

[آل عمران: ٥٠]

وكذلك أرسل النبي محمداً - صلى الله عليه وسلم - ليحرر الناس مما كان عليهم من الإصر والأغلال :

﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَاَلَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ ۙ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾

[الأعراف: ١٥٧]

والحرية تعني أيضاً أن يمارس الناس حياتهم وفق معتقداتهم، فلا إكراه في الدين. وقصة عمر بن عبد العزيز مع فقيه عصره الحسن البصري ذائعة الصيت ، فلقد استنكر أمير المؤمنين سلوك الزرادشت وهم طائفة يبيحون الزواج من المحارم: الأمهات والأخوات، ومعروف أن أي أقلية دينية في المجتمع الإسلامي عندها الحرية أن تمارس عباداتها وفق عقائدها ولكنها لا بد أن تخضع في معاملاتها للقوانين الإسلامية.

وبعث أمير المؤمنين إلى فقيه عصره الحسن البصري يسأله: كيف نسمح لهؤلاء بزواج المحارم، فأرسل له الفقيه برقية خاطفة ستظل تاجاً على صفحة الحضارة الإسلامية: إلى أمير

المؤمنين عمر بن عبد العزيز: هذا مما جرت به عقائدهم، وإنما أنت متبع، ولست مبتدعاً، فالزم، والسلام ... هذا هو المبدأ: كل امرئ حر فيما يعتقد، وليس فيما يتعامل به مع المجتمع إلا إذا كانت هذه المعاملات جزءاً من العقيدة، فحينئذ لا تمس وتعامل معاملة العقائد، هذه حرية لا إكراه في الدين، فأروني كل حريات العالم شرقه وغربه، وهاتوا برهانكم إن كنتم صادقين. وكل حرية معها مسئولية اجتماعية وواجبات شرعية. انظر إلى حرية الدعوة إلى ما نعتقده حقاً تريد أن تدعو الناس إليه، هذه الحرية محاطة بثلاثة أمور:

الأمر الأول : الدعوة بالحكمة.

الأمر الثاني : الدعوة بالموعظة الحسنة.

الأمر الثالث : المجادلة بأحسن الوسائل.

والله يقول لنبيه الخاتم: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾

[النحل: ١٢٥]

والحكمة هي مخاطبة العقل بالحجج الواضحة والبراهين الدامغة، والموعظة هي مخاطبة القلوب من خلال التلطف والتقريب وإعطاء القدوة في العطاء الإنساني، والجدال بالتي

هي أحسن هو اختيار أحسن الوسائل لعرض الفكرة الجديدة على الناس توقيتاً وبيئاً ووسائل مختلفة.

كل ذلك من غير أن تفجأ الناس في عقائدهم، وتسخر منها، وتحتقر فكرهم؛ ولذلك فالمسلمون سواء كانوا أغلبية أو أقلية في مجتمع، ينبغي أن يتلطفوا في دعوتهم، وألا يزعجوا الناس اجتماعياً في عقائدهم وعباداتهم وإنما يتلطفوا معهم بالتي هي أحسن.

ونحن هنا نتحدث عن الحرية المسئولة، ولا نتحدث عن حرية عملاء الأجهزة العدو للأمة في محاولة تشويش أفكار العامة، وإضعاف عقائدهم، وتحويلهم عن القبلة مستخدمين في سبيل ذلك الفكر والفن والجنس. لمثل هؤلاء لا بد أن تتصدى أجهزة الدولة وطلبة المثقفين الذين نذروا أنفسهم للدفاع عن ثوابت الأمة في العقائد والقيم والعبادات.

أما الجزء الثاني من الأهداف الجزئية، فيتعلق بمنظومة العمل الصالح في الأمة. إن أعمال الإنسان في الحياة الدنيا تتوزع بين اللعب واللهو والزينة والتفاخر بين الناس والتكاثر في الأموال والأولاد.

﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُوَ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَامًا وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٌ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعٌ الْغُرُورِ﴾

[الحديد: ٢٠]

واللعب كل ما يتعلق برغبات الجسد في الطعام والشراب والجنس والتريض. واللهو كل ما يصرف النفس عن ثقل مرور الوقت بالانشغال بالفنون وبالنظر إلى الكون وبالنسيان. والزينة هي كل ما يتعلق بالتحسينات في الحياة سواء في الملبس أو المأكل أو الشراب أو المسكن أو وسائل العيش المختلفة. والتفاخر بين الناس هو كل ما يتعلق بسباقات الحياة من أجل تحصيل الشرف والجاء والسلطان. والتكاثر في الأموال هو كل الأبنية الاقتصادية من صناعة وزراعة وما حولها من مؤسسات الأموال، والتكاثر في الأولاد هو كل الأبنية البشرية من العلماء المهنيين والمثقفين من صناع الحياة.

وكنشأة كل شيء في الحياة الدنيا تولد هذه المنظومات وتنمو حتى تبلغ أجلها ثم تموت. ﴿كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَامًا﴾

[الحديد: ٢٠]

والكفار هنا هم الذين يقلبون وجه الأرض ليضعوا البذور ثم يغطونها، وهذا هو المعنى الأصلي لكلمة كفار، ثم استعيرت للتعبير عن هؤلاء الذين لا يظهرون نعمة الله حتى لا يقيموا حق شكرها، وكما تتوالى البشرية جيلاً بعد جيل، كذلك تتوالى أعمالهم وحضاراتهم أجيالاً بعد أجيال.

وكل أعمال الإنسان إما أن تتجه إلى ربها قاصدة رضوانه، وإما أن تتجه إلى الهوى في عبثية لا معنى لها. وفي الآخرة عذاب شديد ومغفرة من الله ورضوان. فكل الأعمال هي التي تصنع الحياة وليست في ذاتها باطلة، ولكن الإنسان هو الذي يوجهها إلى الخيرات أو إلى السيئات.

فالسباق الذي يقوم عليه أمر التفاخر بين الناس يمكن أن يكون سباقاً إلى الجنة أو سباقاً إلى النار: ﴿سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾

وهذه الآية من سورة الحديد تلت الآية : . .

﴿ اَعْلَمُوا اَنَّما الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ.. ﴾

[الحديد: ٢٠]

وانظر - رحمك الله - إلى عملك كله فسوف تجده موزعاً بين هذه الست: اللعب واللهو والزينة والتفاخر والتكاثر في الأموال والتكاثر في الأولاد.

والعمل الصالح هو الذي يضبط النسب بين هذه الأقسام جميعها، ثم يوجهها إلى عمل الخيرات قاصداً وجه الله ومريداً حرث الآخرة.

ولكل وقت ومكان خريطة مناسبة للأعمال ينبغي أن يتوجه الناس إليها كل بقدر استعداده وطاقته. وخريطة الأعمال هذه ينبغي أن تكون عملاً من أعمال الدولة ومن أعمال الجماعات الإصلاحية. وينبغي كذلك أن تنشأ في الأمة جمعيات للأعمال يكون من مهامها توصيف هذه الأعمال توصيفاً دقيقاً من أجل التكاثر في القوى البشرية القادرة على تلبية احتياجات خريطة الأعمال المختلفة، ومن أجل التكاثر في الأموال الذي يعين الأمة على ما تتطلبه الأجيال القادمة من بنية تحتية، ومن مشاريع جديدة ومن قدرة دفاعية للذود عن حياض الأوطان.

ونعود إلى قضيتنا الأصلية: قضية الأهداف المجتمعية وضرورة أن يراجعها أهل الحل والعقد من وقت لآخر من خلال أجهزة رسمية أو طوعية ، ذلك لأن المجتمعات والحكومات كثيراً ما تنسى أهدافها الحقيقية ، وتنساق وراء أهداف وهمية يزينها لها الشيطان الداخلي والخارجي فتندفع إليها في حمق عجيب. وأنا أحياناً أسأل ما هي أهدافنا في مصر من نشاطنا المتعدد في مجالات الحياة، أشعر أحياناً أن الذي يخطط لنا هو عدو لنا تسلل إلى مواقع القرار في خفية وغفلة منا جميعاً حكاماً ومحكومين.

إن التحديد الواضح للأهداف المجتمعية أو المقاصد المجتمعية بتعبير الشاطبي أمر بالغ الأهمية؛ ذلك لأنها هي من وراء النظام العام الذي سينبثق منه الدستور وستنبثق منه كل الاستراتيجيات التي ستعمل بها نظم الدولة.

أحياناً يقدر لي بحكم تخصصي الهندسي أن أقترح من بعض الأنشطة في بعض الوزارات، وأفاجأ بأن الأهداف غائمة، ومن ثم تأتي الاستراتيجيات ضائعة والتحرك كله عبث في عبث. ومرة أخرى.. إن الأهداف المجتمعية لأمة من الأمم تنبع من

عقائدها وما تفرع عنها من منظومة للقيم ومنظومة للعبادات ، وما نتج عنهما من منظومة للسلوكيات .

وقد تتشابه أعمال البشر وأنشطتهم عند لحظة تاريخية معينة ، ولكن المقاصد والأحداث والأهداف لكل عمل سوف تفرق في النهاية بين هؤلاء وهؤلاء ، ويرتفع الهدف الصالح بالعمل الصالح إلى عليين ، بينما يهوي الهدف الخبيث بالعمل إلى أسفل سافلين . ولذلك يقول القرآن :

﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ . لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴾

[الكافرون: ١ - ٢]

أي لا أقصد بعملتي نفس قصدكم وغايتكم .
﴿ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴾ ،

[الكافرون: ٣]

لأن قصدكم غير قصدي . وإذا ظَلَلْتُمْ على ما أنتم عليه فإنني في المستقبل لن أعبد ما تعبدون :

﴿ وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُمْ . وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴾

[الكافرون: ٣ - ٤]

مرة أخرى، إن الأعمال مجردة من مقاصدها قد تتشابه، ولكن القصد هو الذي يفرق بينها ذات اليمين وذات الشمال. ولذلك في عبادتنا وفي أعمالنا كلها لا بد من عقد النية، وعندنا إنما الأعمال بالنيات كما قال سيدنا رسول الله ﷺ. «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى؛ فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه».

(رواه الشيخان)

استراتيجية
العمل الأهلي
في الأمة



إن أهم عمل للدولة هو وضع استراتيجية لنشاط أجهزتها، وكذلك لأنشطة العمل الأهلي. وفي غياب هذه الاستراتيجية ستسعى القوى المحيطة بنا إلى أن يفعلوا هم استراتيجياتهم، سواء على مستوى نشاط الدولة أو أنشطة القطاع الأهلي. وللأسف فإن هذا واقع هذه الأيام على مستوى أنشطة الدولة وأنشطة القطاع الأهلي. وقلّب البصر حيث شئت في التعليم أو البحث العلمي أو الصناعة أو الزراعة أو التجارة أو الخدمات، ولسوف ينقلب إليك البصر خاسئاً وهو حسير؛ فمعظم هذه الأنشطة على مستوى الدولة ومستوى الشعب قد أصابها الوهن، وخلعت الدولة يدها من وضع أي استراتيجية تحقق لنا مشاركة في إنتاج ما نصبو إليه من طعام وشراب ومسكن ودواء وخدمات، ومن ثم انهالت علينا وعلى أسواقنا ومواردنا القوى الخارجية، وأسلمتنا إلى بطالة ظاهرة وباطنة، وتطعمنا بعض الموارد وبقايا العمال والفلاحين الذين أخطأهم نظام الدولة التعليمي فحافظوا على جذوة من الإنتاج، بعيداً عن جحافل المتعلمين والمثقفين الذين لا ينتجون إلا هراء ثقافياً وثرثرة آناء الليل وأطراف النهار.

في أوائل الثمانينيات حاورت صديقاً لي كان يعمل في قمة

من قمم الدولة الأمنية، حاورته حول البحث العلمي في مصر وما ينبغي أن يكون عليه الأمر في مجال الدفاع، ثم سأله: هل هناك في قلب الأمن القومي في مصر جهاز لوضع استراتيجية قومية في هذه المجالات؟ ولقد كانت إجابته بالنفي مذهلة لي، ولكنني فسرتها حينئذٍ أنه ربما لا يريد أن يكشف أسراراً قومية قد أثرثر بها بين طلابي وزملائي في الجامعة، ومنذ ذلك الحين قدر الله أن أقرب كثيراً من مشاريع الدولة، ورأيت بأم رأسي كيف تُحبط هذه المشاريع، ويضيع الجهد المبذول فيها أدراج الرياح كنتيجة حتمية لغياب استراتيجية واضحة تفصل الطريق تفصيلاً، وأصبحت مع الوقت أرى استراتيجية مضادة تتحرك بسرعة مذهلة عندما تجد إرادة سياسية قوية تتلاقى مع واقع قادر على الإنجاز، فتخلق هذه الاستراتيجية المضادة مناخاً مضاداً باسم الاستراتيجية القومية لتخنق المشاريع في مهدها، وتحبط الرجال، وتنشر اليأس من أي أمل في الإنجاز.. رأيت ذلك يتكرر أمام عيني عدة مرات، واستخلصت من ذلك العبرة الآتية:

إن غياب الاستراتيجية القومية سوف يستدعي

الاستراتيجيات المضادة أن تعمل بما تملك من قوى في الداخل والخارج. وإن الإهمال في وضع الاستراتيجيات القومية خيانة عظمى للوطن مهما حسنت نيات قياداتنا القومية.

والاستراتيجيات تنبع من أهداف قومية، وهي بدورها تنبعث من عقائد سائدة: عقيدة كونية، وعقيدة سياسية، وعقيدة تنمية. وهذه العقائد لا تصنع الأهداف فحسب، وإنما يقوم على أساسها الدستور الذي تنبثق منه كل القوانين المنظمة للحياة، وينبعث منها عالم الأخلاق الذي يتعامل به الناس بعيداً عن القانون، ويجعلهم يتقبلون القانون، ويتحاكمون به برقابة داخلية وخشية ربانية بعيداً عن السلطان ورجاله. وكلما كانت هذه القيم المنبعثة من العقائد ثابتة وسائدة كان الانصياع للدستور والقوانين المنبثقة عنه سهلاً وممتعاً، لا قهر فيه ولا إذلال. وكلما كانت هذه القيم غائمة وغير مستقرة فإنها سرعان ما تخلق ازدواجية في حياة الناس وعيشية في أهدافهم في الحياة الدنيا، سرعان ما تذهب بأي نظام بنوه من قبل. من أجل ذلك كان على المصلحين أن ينظروا إلى عالم القيم

السائدة في الأمة، وهل أصابه المرض والوهن؟

وهل هو قادر على أن يحمل معه دستوراً ونظماً حياتية صامدة؟

من أجل ذلك أنا ضد الدولة العلمانية، الدولة التي لا تسعى لإقرار عالم قيم ثابت يربط الإنسان بالكون المحيط، ويجعل له غاية مرتبطة بديناه وآخرته، وهي تهمل هذا الجانب بتخطيط وتربص، وتقف ضد أي توجه في هذا الاتجاه، دولة جعلت إلهها هواها، فالיום نظام الأسرة القديم جميل، وغداً نظام الزواج المثلي أجمل، وبعد غد نظام الزواج من البهائم أجمل وأجمل .

في مثل هذه الدولة العلمانية وأمثلتها تملأ الحياة الدنيا هذه الأيام يسود مبدآن خطيران :مبدأ « الخيرية العنصرية» (فنحن نستحق كل خير وغيرنا غير جدير بالحياة) ومبدأ « ليس عليكم في غيركم سبيل» (أي افعلوا كل شر مع الغير وعاملوا أنفسكم بالحسنى) .

وأنا كذلك ضد الدولة الدينية، ومثالها الواضح في أوروبا في القرون الوسطى، دولة يتسلط فيها من يسمون أنفسهم رجال الدين، ويحكمون الدنيا بمجموعة من القوانين والنظم الثابتة (وليس القيم الثابتة)، ويعتبرون سلطتهم سلطة مقدسة، زاعمين أنهم يستمدونها من الله. والإسلام لا يعرف هذين النوعين من الدول، وإنما يدعو أتباعه لينشئوا دولة أمة

ذات دستور منبعث من عالم القيم الإسلامية، والتي تنبعث بدورها من عالم العقائد الإسلامية. وعمليتا الانبعاث، سواء للدستور من القيم، أو للقيم من العقائد عمليات بشرية بحثة تقوم على الاجتهاد، وتشترك فيها كل الأمة بعلمائها جميعاً، كل في ميدانه، وبالطبع لا بد أن تكون هذه العقائد وهذه القيم سائدة في المجتمع، يتقبلها المسلمون ديناً، ويتقبلها غيرهم عقلاً ومصلحة، وبالطبع يحكم الأمر كله رغبة الأمة عن طريق ممثليها في صياغة دستور ينبعث من القيم وتلك العقائد، وذلك من خلال نظام شورى تحكمه آليات للاختيار.

وتتميز هذه الدولة بنوع من الحرية لم تعرفه البشرية حتى اليوم، فغير المسلمين يتمتعون بحريتهم الدينية كاملة غير منقوصة، وهم ملتزمون بنظام المعاملات في الدولة، إلا ما كان منه ذا علاقة بعقائدهم.

والمثال العظيم على هذه الحرية هو ما جرى أيام أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز عندما بلغه أن الزرادشت (عبدة النار) يتزوجون أمهاتهم وأخواتهم، وهذا مناقض لكل شرائع أهل الكتاب، فأرسل إلى الحسن البصري فقيه عصره يسأله، فأرسل له الإمام الحسن البصري هذه الرسالة التاريخية:

« إلى أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز، هذا مما جرت به عقائدهم، وإنما أنت متبع، ولست مبتدعاً فالزم، والسلام » إن المسلم لا يستطيع في أوربا الآن أن يتزوج وفق عقائده، بل لا يستطيع مسلمة أن تضع الحجاب فوق رأسها في المدرسة أو العمل، فانظر إلى قدر الحرية في الدولة الأمة التي ينبع دستورها من قيم الإسلام وعقائده.

والإسلام لم يورث أهله نظماً وإنما ألزمهم عقائد وقيماً وألواناً من العبادات؛ ولذلك فالنظم في هذه الدولة الأمة اجتهاد بشري، وكل القوانين التي تنبعث من الدستور اجتهاد بشري، ولعل هذا ما كنا نتعلمه صغاراً في رسائل الإخوان المسلمين من أن هناك فرقاً بين الشريعة والقانون: الشريعة ثابتة، والقانون اجتهاد متغير. (انظر رسالة الدكتوراة للدكتور سعيد رمضان.. القانون الإسلامي آفاقه وموازن عدالته).

ومن الرسائل المهمة الحديثة التي أوضحت الفرق بين النظام العام في الغرب والشريعة الإسلامية رسالة الدكتوراة للدكتور عماد طارق البشري.

وفي قلب العقائد التي تقوم عليها دساتير الدولة الأمة، أن

الله قد خلق الناس من نفس واحدة وخلق منها زوجها:
﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾

[النساء: ١٠]

فالكل مخلوق من نفس واحدة، الرجل والمرأة، والألوان الإنسانية جميعاً متساوية ومطالبة جميعها بالتقوى والتوجه إلى الله بالأعمال والحفاظ على الأرحام. فالتساؤل بالله وبالأرحام إشارة إلى المقدس في هذه الدولة، وهو الحفاظ على القيم التي جاءتنا وحياً، والحفاظ على النظام الاجتماعي الذي يربط الناس بعضهم ببعض حتى نكونوا مجتمعاً ودولة.

ومن متطلبات هذه الوحدة الإنسانية ألا يعلو بعضنا على بعض أو أن يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله، وأن نعلم أنه لا فضل لأحد على الآخر إلا بالتقوى والعلم. ومن معاني التساؤل بالله ألا يظلم الإنسان أخاه الإنسان (أي إنسان) في سلم أو حرب، وأن يحترم ماله وعرضه ونفسه.

لقد ضربت مثلاً بعقيدة واحدة (الخلق من نفس واحدة)،

ورأينا بعض القيم الإنسانية التي يمكن أن تصدر عنها والتي تصلح أن تصاغ في مبادئ دستورية، والأمر يحتاج إلى جهد دءوب حتى نستجمع عقائدنا في صدورنا، ثم نحاول أن نستخرج منها كنوز القيم المكنونة فيها، وحتى تكون هذه القيم هي النظام العام الذي يستوحي منه رجال الفقه الدستوري دستور الدولة الأمة المرتقبة.

ومن أهم القيم الإسلامية قيمة العمل الصالح الذي يصنع الناس من خلاله كل ما يحتاجون إليه من طعام وشراب ومسكن، وكل متطلباتهم الصحية والدفاعية والترفيهية. كل ذلك في إطار من الحرية والاستمتاع بالطيبات. وكلما زاد عمل المرء زادت حرите، كما أن الخمول على مستوى الفرد أو الجماعة يفقدهم حریتهم، وآية النحل تشير إلى هذا المعنى الرائع:.

﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ . ثُمَّ كُلِّي مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلَفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾

[النحل: ٦٨-٦٩]

ولذلك فنظام الدولة لا بد أن يعظم قيمة العمل، ويعطي

الناس الحرية الكاملة في التنمية المستقلة. من أجل ذلك لا بد أن تخطط الدولة لاستراتيجية تنمية تقوم فيها الدولة بدور العقل وينطلق القطاع الأهلي بكل قوته ليقوم بدور العضلات. في خلال نصف القرن الأخير انتقلنا من حرية السوق إلى مركزية الدولة، ثم عدنا إلى حرية السوق، وبدأت الدولة تتخلى عن دورها التخطيطي والإنتاجي.

نحن في حاجة إلى مركزية الدولة في التخطيط وعمليات الاستنبات التنموي ومهام الدفاع، في إطار نظام تندفع فيه الأمة في طيف الأعمال والمهام التي تراها الدولة نافعة لاستراتيجيتها التنموية.

ومن القيم العظيمة في الفكر الإسلامي واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو واجب مشروط بالعلم والقدرة في الأمة كلها: حاكماً ومحكوماً. هذا الواجب يحتاج إلى تنظيمات وجماعات إصلاحية في وقتنا الحاضر، حيث تعقدت النظم بدرجة لا يؤثر فيها الجهد الفردي وحده. والفكرة الغربية من وجود أحزاب للمعارضة فكرة غير كافية لتحقيق ما نصبو إليه من أمر بالمعروف ونهي عن المنكر.

إن فكرة الأحزاب تقوم على الاحتشاد الجماهيري والمغالبة السياسية، وكثيراً ما يكون وراءها جماعات مصالح تريد أن تعظم عائداتها من خلال الحكم.

أما جماعات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فهي جماعات تبتغي الإصلاح من أجل الإصلاح، وتحتسب أجرها عند الله، ولها في شعيب قدوة حسنة:

﴿ قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَخَالَفَكُمْ إِلَّا إِلَى مَا أَنَهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾

[هود: ٨٨]

ولخصت هذه الآية واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: فهو واجب يراد به وجه الله ومن ثم فهو ملتزم بشرعه، أي واجب العلم "إن كنت على بينة من ربي" وهو واجب أملك القدرة عليه "ورزقني منه

رزقاً حسناً" وما أمركم به أنا ملتزم به "وما أريد أن أخالفكم إلى ما أنهاكم عنه"، وهو واجب لا يبتغي من وراءه مصلحة

لأنفسنا - ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨]

فما هو واقع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو جماعات العمل الأهلي في مصرنا الحبيبة؟! الحزب الحاكم صنعته الدولة كهيكله ديمقراطية في أعين الناس في الداخل والخارج، ولم أسمع به يوماً يقوم بهذا الواجب. فجل نشاطه هو حشد الشباب في معسكرات هنا وهناك ومحاضرات تثقيفية للترويج للسياسات الحاكمة. الأحزاب الأخرى ضعيفة وفقيرة في كل شيء، وكل ما عندها جريدة تلتقط الأحداث من وسائل الإعلام وتعلق عليها يميناً وشمالاً من غير هدف واضح. الحركة الإسلامية الأم (حركة الإخوان المسلمون) حركة جماهيرية ذات امتداد ضخم في الأمة. فلو قسنا حجم الحركة اليوم فينبغي ألا نقيسها بالشباب المنظم داخل صفوفها في الداخل أو الخارج، وإنما نقيسها بامتدادها الفكري والنفسي في ملايين مروا بمدرستها التربوية والفكرية، أو مروا قريباً من سور هذه المدرسة وتأثروا بفكرها، حتى إنني أستطيع أن أقول إن التيار الوطني السائد في مصر الآن هو التيار الإسلامي الذي يحمل بصمة فكر حركة الإخوان المسلمين.

ولذلك نرى أن دور حركة الإخوان المسلمين ينبغي أن يترفع عن المغالبة السياسية وما تحتاجه من احتشاد جماهيري، وإنما ينبغي أن يركز على تحفيز العمل الأهلي في الأمة بكل ما تملك الحركة في وعائها من إمكانيات بشرية هائلة. ذلك أن الحزب الحاكم لا يمثل نخبة سياسية وإنما يمثل اختيار الدولة بكل أجهزتها، ومن ثم فليس هناك حلبة للسباق السياسي، على الأقل في هذه الفترة التي نعيشها هذه الأيام. وعلى الدولة وقد اختارت ألا ينافسها أحد في عالم السياسة أن تترك العنان للعمل الأهلي الإصلاحي ولا تقف في طريقه؛ لأن هذا العمل يمثل عوناً لها على الإصلاح الذي تنوء بتبعاته، وهي الآن حائرة كيف تخرج من مستنقع الضعف الذي أصاب كل مؤسسات الدولة، وأسلم الأمة إلى بطالة ظاهرة وباطنة؟! ولذلك فإنني أرى أن محاربة العمل الأهلي الآن وفي مثل هذه الظروف يمثل جريمة نكراء تصل إلى تعريف الخيانة العظمى. إن المستبد في دولة عندها عافية داخلية وخارجية عنده فسحة للاستبداد، ولكن المستبد في دولة محاطة من الخارج بالأساطيل العدو ليست عنده أي فسحة للاستبداد، ولا بديل أمامه إلا الالتحام مع شعبه وتفعيل كل الطاقات الكامنة في أمته.

مرة أخرى تحسن الحركة الإسلامية صنعاً إذا ركزت جهدها في عملية تحفيز العمل الأهلي في الأمة، وتحسن أيضاً إذا استطاعت أن تشارك في هذه المهمة مع كل القوى الوطنية في الأمة، وتحسن أيضاً إذا استطاعت أن تتجنب الصدام مع أجهزة الدولة، بل ينبغي أن تسعى للتناغم والتعاون معها في إيقاد جذوة العمل الأهلي.

- وفي هذه الرسالة القصيرة نقدم تصوراً أولياً للأمور

الآتية:

- أ - آفاق العمل الأهلي في الأمة.
- ب - طرائق العمل الأهلي في الأمة.
- ج- تنظيم العمل الأهلي في الأمة.
- د - مثال لمخطط أولي للعمل الأهلي في مجال التنمية.
- هـ - الجدوى الحضارية للحركة الإسلامية.

١- مقدمة.

٢- ملاحظات حول دور الدولة ودور الحركة الإسلامية.

٣- الجزء السياسي في مهمة الحركة الإسلامية.

٤- آلية تنفيذ الجزء السياسي في مهمة الحركة الإسلامية.

٥- محاذير مهمة: محاذير سياسية - محاذير مذهبية.

وسوف نطرح هذا التصور على مجموعة من المفكرين يعملون فيه فكرهم ويضيفون أو ينقصون حتى نصل في النهاية إلى استراتيجية واضحة للعمل الأهلي في الأمة ككل، ولمهام الحركة الإسلامية خاصة، وحينئذ نطرح هذا التصور النهائي على الإخوة المتنفذين في الدولة من أجل الوصول إلى صيغة للعمل المدني من غير صدام، وبأقصى قدر من التناغم والتواصل ، والله من وراء القصد.

أ - آفاق العمل الأهلي في الأمة

- ١- العمل الأهلي الثقافي (الحفاظ على الهوية).
- ٢- العمل الأهلي التنموي (التنمية الذاتية في مقابل التنمية القهرية).
- ٣- العمل الأهلي المهني (الذود عن المهن في نقاباتها ونواديها).
- ٤- العمل الأهلي التشريعي (تفاعل التشريع مع الحياة دفعاً أو تعويقاً).
- ٥- العمل الأهلي الرقابي (دراسة ميكانيزمات الفساد ومحاربتها).
- ٦- العمل الأهلي السياسي (المتابعة السياسية وتقديم العون والبدائل للدولة).

- ٧- العمل الأهلي التعليمي (إنشاء المؤسسات وتقديم المناهج الموازية).
- ٨- العمل الأهلي الترابطي (ترابط طوائف الأمة وتقوية النسيج الاجتماعي).
- ٩- العمل الأهلي الجهادي (إعداد الأمة جهادياً من خلال الدولة إن وجدت أو إبداع البدائل الجهادية في غيبة الدولة).

ب - طرائق العمل الأهلي في الأمة

- ١- برامج للشباب للإعداد الثقافي.
- ٢- شحذ وتوجيه الأمة من خلال شتلات قيادية في كل التوجهات السابقة.
- ٣- وضع خرائط عمل في جميع التوجهات من قبل علماء متخصصين.
- ٤- بيانات أساسية وبيانات دورية عن الرؤية الإسلامية في كل التوجهات.
- ٥- دراسة للجماعات المشابهة في الخارج والداخل ، وتصميم منظومات تعاون معها.
- ٦- مساعدة مؤسسات الدولة في كل هذه المجالات.
- ٧- الاستفادة من تجارب الحركة الإسلامية والحركات الأهلية في أنحاء العالم.

ج- تنظيم العمل الأهلي

١- ينبغي أن تنفر طائفة لكل توجه، هذه الطائفة هي العقل للحركة في هذا التوجه، وهي التي ستقترح عناصر العمل والمؤسسات المناسبة لتحقيق كل عنصر (انظر مثال التوجه التنموي وتفصيلات عناصره كما تصورناها كدليل للعمل في التوجهات الأخرى).

٢- ولتكون هذه الطائفة ذات مصداقية عند الأمة ينبغي تكوينها من كافة العناصر الطيبة الوطنية، غير مقيدون بالترفعات التنظيمية والحزبية القائمة.

٣- ينبغي على التنظيمات الجماهيرية القائمة أن تعتبر ما تفرغ منه هذه الطائفة من استراتيجية في توجهها هو برنامج عمل لها في هذا التوجه تحشد له شبابها.

٤- هذه الطوائف التي نفرت في توجهاتها المختلفة يجب أن تعتبر نفسها جزءاً من نشاط الدولة ومعيناً لها، وأن تكون رفيقة في دعوتها للتغيير واعية للظروف الخارجية المحيطة.

٥- من الخير أن يكون لجميع الطوائف التي نفرت للتوجهات

المدنية المختلفة مكتب تنظيمي عام ؛ ذلك لأن كثيراً من هذه التوجهات ذات صلات ببعضها ويؤثر بعضها في بعض تأثيراً كبيراً.

٦- يعتمد النشاط في كل توجه على جهد وأموال وطنية خالصة لا تلوثها أموال تأتي من جمعيات مشبوهة عالمياً أو داخلياً.

٧- يجب وضع ميثاق أخلاقي للعمل داخل كل توجه وللحوار مع الغير، وأن ترجو بالعمل كله وجه الله وحده.

د - مثال لمخطط أولي للعمل الأهلي في مجال التنمية

١ - تعريف التنمية التقنية:

أ- القدرة على تلبية حاجات العمران البشري من طعام ومسكن وملبس وما يستدعيه ذلك من بنية تحتية.

ب- القدرة على الدفاع عن المكتسبات والثروات الوطنية.

ج- القدرة على تطوير الذات تقنياً للملاءمة مع الظروف البيئية ومع الأوضاع العالمية التقنية وحتى لا تصبح منطقة فراغ لتدفق من خلالها البضائع الخارجية المنافسة

٢- سؤال: ما هي حاجات العمران البشري؟ لا بد من رسم خريطة لعالم الأشياء الذي سنعيش به طعاماً وملبساً ومسكناً

وخدمات صحية وحياتية أخرى.

٣- سؤال: ونحن نرسم هذه الخريطة لا بد أن نعظم مشاركتنا في إنتاجها ونعظم تناغمها مع البيئة، ونعظم استخدامها للمواد الأولية التي ننتجها ركازاً وزراعة وصناعة، ونعظم قدرتها على أن تعطينا الاستقلالية عن غيرنا إذا شئنا، ونعظم قدرتها التنافسية إذا شئنا أن ننافس بها في أسواق غيرنا.

٤- ولكن هذه التنمية تواجه في عقر دارها بمنافسه هائلة مدعومة بالسلاح، الحكومات غير قادرة على مواجهتها، ولا يبقى إلا الإصرار الجماهيري على تبنيها فيما أسميته الأوب الاستهلاكي: أوب إلى القصد والاقتصاد ، وإلى ما تنتجه بيئتنا بأيدينا وأيدي الذين يشاركوننا في نوع الحياة التي نحياها.

٥- إن التنمية القهرية تريد أمرين: الموارد والأسواق، وهي تغرينا بعالم أشيائها الذي لا ننتجه حتى نتبناه وندفع ثمنه من مواردنا الركازية.

٦- المأزق التنموي: الانسياق وراء عالم أشياء لم تصنعه أيدينا، ونسيان عالم أشياء لنا ننتجه مع نضوب لمواردنا الركازية نتيجة لدفع فاتورة الاستهلاك. فما هو سبيل الخروج من المأزق؟!

٧- تصميم طيف تنموي، نتجه فيه إلى ما أسميته تنمية البقاء، نستخدم فيه قدراتنا الذاتية البشرية والركازية والفنية لإنتاج حاجات العمران البسيط، وفي هذا الاتجاه يتجه معظم الناس.. الكثرة الهائلة المعطلة.

٨- ويتجه جزء أصغر لنوع من التنمية المتقدمة التي تحسن من أداء الطرق البسيطة المستخدمة في الريف والمدن، وتستخدم من منتجات الحضارة الحديثة ما قد استوعبناه صناعة وصيانه واستخداما.

٩- ويتجه جزء أصغر للعلوم المتقدمة والتقنيات المتقدمة وخاصة تلك المتعلقة بالدفاع عن النفس.

١٠- ويحتاج كل نمط تنموي إلى تعليم وتدريب وبنية علمية وتقنية، بدءاً من تعليم وتدريب بسيط، وصولاً إلى تعليم وتدريب متقدم، ومن بنية علمية وتقنية بسيطة إلى بنية علمية وتقنية متقدمة.

١١- وسائل الاستنبات التقني:

* توثيق الصناعات الصغيرة عن طريق أصحابها (الصناعات الصغيرة السائدة).

* الصيانة (الصناعات المتوسطة الأجنبية).

- * التقليد / الهندسة العكسية.
 - * المعامل: معمل تصميم وتطوير.
 - * براءات الاختراع.
 - * نقل تكنولوجيا.
 - * المراكز التقنية المتخصصة (مراكز الإبداع).
- ١٢- التمويل:

- * الجماعات الأهلية التطوعية.
 - * جماعات المال المغامر.
 - * البنوك الوطنية.
 - * الدولة.
 - * الصناعات الكبيرة.
 - * الوقف الخيري.
 - * المؤسسات العربية والإسلامية المالية.
- ١٣- التوعية الثقافية:

- * الإنتاج فرض عين على كل مسلم وكل مواطن.
- * الموارد أمانة أودعها الله في أيدينا لتعامل معها بقصد وإقتصاد.

- * (الإشباع من جوع والأمن من خوف) وليس (الترف والغفلة).
- * الحفاظ على البيئة.
- * الإحسان في كل شيء.
- * الماعون والتفصح في المجالس والتعاون مع الناس.
- * تعظيم الذوق الحياتي المناسب لظروفنا.

هـ - الجدوى الحضارية للحركة الإسلامية

هـ ١ - مقدمة:

كما يرسل الله الرياح لواقح فإنه سبحانه قد منّ علينا في هذه الأمة برياح لواقح أغدق على إثرها مطر العودة إلى الدين أو الرغبة في العودة في كل مكان. وحتى لا تكون هذه العودة غير قاصدة إلى ربها، أو حتى لا تتبعثر في الأودية والجبال ولا تصل إلى أهدافها؛ كان لا بد أن تكون هناك حركة واعية ترشد خطو العودة إلى الدين، وترشد إلى الطريق المستقيم. فما هي المهمة المنوطة بهذه الحركة المرجوة؟

المهمة المنوطة بالحركة الإسلامية:

- ١- المشاركة في صنع البنية التحتية الثقافية للأمة وترشيدها.
- ٢- المشاركة في التربية وشحن الهمم الحضارية للشباب.
- ٣- المشاركة في التوجيه والإرشاد في المجالات التنموية.
- ٤- المؤازرة لرجالات السياسة الذين انحازوا لثوابت الأمة السياسية.

٥- المؤازرة للجمعيات الأهلية التي تقوم بمراقبة التشريعات والدعوة إلى إصلاحها.

- ٦- مؤازرة العمل النقابي وتحريره من التشردم والتحزب.
- ٧- مؤازرة جماعات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من العلماء المتخصصين في مجالاتهم المختلفة.

* المشاركة في (١، ٢، ٣) تعني وضع برامج تفصيلية تستعين فيها الحركة بخبراء الأمة في مجالات الثقافة ومجالات العمل التربوي الحضاري ومجالات التنمية الذاتية، كما تعني أيضا الإسهام في تنفيذ هذه البرامج من خلال جهاز تطوعي تتقاطر من خلاله كل الجهود الممكنة من رجالات الأمة في هذه المجالات.

* المؤازرة في (٤، ٥، ٦، ٧) تعني تشجيع رجالات الأمة على أن يتجمعوا في هذه الأعمال من خلال جمعيات شرعية، أو من خلال مواقعهم في الدولة أو في الأحزاب المختلفة، وذلك بحض خريجي الحركة الإسلامية على أن يتطوعوا بما يملكون كل في تخصصه لإعطاء المثل وتكوين نويات حضارية يتجمع حولها أهل الخير في كل اتجاه.

هـ ٢ - ملاحظات حول دور الدولة ودور الحركة الإسلامية:

الحفاظ على الدولة هو المقصد الأول في الشريعة الإسلامية، ويأتي من بعده المقاصد الأخرى التي حددها الشاطبي عليه رحمة الله. ولذلك فدور الحركة الإسلامية دور تكميلي لدور الدولة وليس بديلاً عنه، ولذلك ما حددناه من قبل من أدوار منوطة بالحركة الإسلامية هي معينات ومكملات لمهام الدولة القائمة على أمر تنفيذ النظام العام والأمن العام. والدولة العاقلة هي التي تخطط بعناية شديدة لخريطة الأعمال في الأمة، حيث تقوم أجهزتها ببعضها وتترك الباقي لاندفاع أهل الخير في أعمال تطوعية في كل مجالات الحياة. ولذلك فدرجات المركزية في الدولة يجب أن تصمم بعناية حتى تحفظ الأمن القومي من

جهة، وفي نفس الوقت لا تخنق العمل التطوعي، والأمر كله يحتاج إلى بحوث متصلة، نتفرغ لها بإذن الله قريباً.

هـ ٣ - الجزء السياسي في المهمة المنوطة بالحركة الإصلاحية الإسلامية:

ويتلخص في تحديد الثوابت السياسية تحديداً واضحاً في وقت يحيط بنا من كل جانب من يحرسون ويجاهدون من أجل تميم هذه الثوابت.

ثوابت الهوية :

١- العلاقة مع التعددية الوطنية سواء كانت عرقية أو دينية أو سياسية.

٢- العلاقة مع المحيط العربي.

٣- العلاقة مع المحيط الإسلامي.

٤- العلاقة مع العالم.

٥- اللغة.

٦- الدين.

٧- التراث.

ثوابت الحكم :

١- الأمة تختار من يحكمها بآلية واضحة لا لبس فيها.

٢- الأمة تختار دستورها وشرائعها بآلية واضحة لا لبس فيها.

٣- استقلال السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية بآليات واضحة لا لبس فيها.

ثوابت الحق التنموي:

١- حق الأمة في أن تختار الطريق التنموي المناسب لإمكانياتها

الفنية وثرواتها الطبيعية، وأن تذود عنه بالمقاطعة لكل منتجات الغزو التنموي، ويتكوين الجمعيات التنموية.

٢- حق الأمة في المطالبة والمتابعة بدور واضح للدولة في المجال التنموي، فلا يمكن للدولة أن تقف على الحياد بينما وبين الاستعمار التنموي.

٣- حق الأمة في متابعة وملاحقة الثموديين الجدد عملاء التنمية الغربية ، وفضح شبكاتهم العنكبوتية.

٤- حق الأمة على الدولة في أن تصدر من القوانين والتشريعات ما يعظم الدور الوطني التنموي، ويعوق تدفق عالم الأشياء المتدفق فوق رؤوسنا من الخارج.

هـ ٤ - آلية تنفيذ الجزء السياسي في مهمة الحركة الإسلامية

ينفر للعمل في هذه المجالات مجموعات عدة:

* مجموعة من السياسيين القادرين على الاتصال مع بيوت الخبرة في الحركة ؛ لتجميع مواقف واضحة تعتمد على دراسات متخصصة.

* تعد هذه المجموعة تقارير شتى: تقرير للرأي العام، وتقرير للسياسيين المتنفذين في الدولة.

* تحرص الحركة على أن تكون لها نوافذ لتكوين الرأي العام، وخاصة في التجمعات المهنية والوسائل الإعلامية وفي المجالس النيابية.

* تصدر الحركة كراسات سياسية من وقت لآخر.

هـ ٥ - محاذير مهمة

أ- محاذير سياسية:

* ينبغي ألا يجرع العمل السياسي الدولة ما دامت الأمور الإصلاحية في طريقها للتحسن.

* ينبغي فهم القيود العالمية والقيود الذاتية واحترام الزمن في تجاوزها.

* ستكون هناك مصاد استعمارية بأشكال شتى لتشتيت

العمل الإصلاحي وإشعال الفتنة بين الحاكم والمحكومين،
فينبغي أن نكون في منتهى اليقظة، وألا ندخل في أي
تحالف ظاهر أو باطن مع أي جهة أجنبية.
* قبل أن نسأل عن التغيير.. نسأل عن البديل، فربما يكون
أسوأ من الواقع.

ب- محاذير مذهبية:

منذ نشأة الحركة الإسلامية المعاصرة في مصر وهي تدعو
إلى تعظيم التعاون على البر والتقوى بين أفراد الأمة
الإسلامية وجماعاتها وحكوماتها، متجاوزة في هذا التعاون
التعدد المذهبي أو التعدد العرقي، فالحركة تؤمن بأن تعدد المذاهب
الإسلامية يمثل قوة فكرية داخل الأمة الواحدة؛ فالتعدد لا
يعني التفرق، ولا تشريب في التعدد، وإنما النهي كل النهي
عن التفرق. والمذاهب الإسلامية القائمة بينها اختلافات
تاريخية، واختلافات في العبادات، واختلافات في المعاملات،
واختلافات في العقائد.

أما الاختلافات في العبادات والمعاملات فقائمة حتى في
المذهب الواحد، وهي تدل على الشطرية التي سمح الإسلام بها

في الشأن العبادي والشأن التعاملي ، ويحتويها جميعا معنى قوله تعالى:

﴿قُولُوا وَجُوهَكُمْ شَاطِرَةً﴾. [البقرة: ١٥٠]

ويحتويها قول رسول الله ﷺ لكثير من أصحابه في الحج: .. "افعل ولا حرج".

أما الاختلافات التاريخية التي دفعت بين الرعيل الأول من صحابة رسول الله فقد عصمنا الله من معاركها؛ ولذلك ينبغي ألا نخوض فيها بالسنتنا وأقلامنا، ولا نخوض في أصحابه ذمًا هنا ومدحًا هناك، ونقول دائمًا ما علمنا القرآن أن نقول:

﴿تِلْكَ أُمَمٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٤١]

وندعو الله أن يتجاوز عن سيئاتهم، وأن يرضى عنهم بما حملوا إلينا من خير ما زلنا نتفيؤ ظلاله حتى اليوم.

من أجل ذلك ينبغي على علماء المذاهب أن يربوا أتباعهم على احترام صحابة رسول الله ﷺ أجمعين، وألا يخوضوا في الصحابة والتابعين، ويتركوا للمؤرخين عملية النقد العلمي

للسياسات والمواقف على أنها اجتهد بشري قام به رجال مؤمنون من جيل الصحابة العظيم، مع الاحترام الكامل لوجهات نظرهم، مدركين أن التاريخ جاءنا من خلال روايات بشرية أصابها كثير من الخلط والهوى والنسيان. فكيف نفرق أنفسنا من أجل ذلك التاريخ؟ ورحم الله ابن القيم الجوزية الذي رفض كل الأحاديث التي ترفع صحابياً على حساب صحابي آخر، أو تحط من بعض الصحابة وتسرف في مدح آخرين.

أما الاختلافات العقدية فمنها ما هو متوهم نتيجة للصياغات اللفظية، ومنها ما هو نتيجة خلط يمكن بقليل من الصبر تصحيحه، وجوهر العقيدة الإسلامية هو الإيمان بالله وبرسوله وكتبه وملائكته وبالיום الآخر والقضاء والقدر ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى . وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى﴾ [النجم: ٣٩ - ٤١]

والمسلمون يؤمنون أن الله ليس كمثله شيء، وأنه يدرك الأبصار ولا تدركه الأبصار وهو بكل شيء عليم.

ونؤمن أن كل ما يتعلق بالصفات غيب لا ندرك منه إلا ما يتعلق بحياتنا، فعندما يقول القرآن: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]

تدرك أن الاستخدام العربي هو المقصود هنا ، أي أن نصره الله ومباركته تحيط بنا ، من غير تأويل ليد ولا تأويل للفوق.

وكذلك نؤمن أن الزمن مخلوق مثلنا ، وأن القبلية والبعدية تنطبق على الفعل البشري ، ولا علاقة لها بالمشيئة الإلهية ؛ ولذلك فكل ما لا كتبه ألسن الفلاسفة عن علم الله بالفعل الإنساني وعن الجبر والاختيار لا معنى له في تصورنا الإسلامي.

هذه هي الكليات العقدية التي حرصت الحركة الإسلامية المعاصرة أن تجمع الأمة حولها ، وأن تبقى للناس مساحة من التعددية المذهبية في ظل وحدة جامعة تحت ظلال الكليات العقدية.

ولذلك ينبغي للأمة بكل مذاهبها المتعددة أن تجتمع على هذه الكلمة السواء ، وتجمع قوتها من أجل بناء حياة أفضل ، ومن أجل الدفاع عن حقوقها المشروعة ، متعاونة في ذلك مع كل الشرفاء في العالم أفراداً وجماعات وأممًا ، وعلى الله قصد السبيل.

مؤسسة الدراسات
الحضارية الاستراتيجية



مؤسسة الدراسات الحضارية الاستراتيجية

هي "مؤسسة" تعنى بخريطة الدراسات الحضارية الاستراتيجية في عالمنا العربي الإسلامي.. وهي "دراسات حضارية"؛ لأنها تنبعث من قيم الحضارة العربية الإسلامية، وتسعى لتمكين هذه القيم في الحياة من حولنا. وهي "استراتيجية"؛ لأنها دراسات تتعمق في الواقع المحيط بنا وتقارنه بما ينبغي أن تكون عليه الأحوال ثم تخط طريقاً وسطاً للنهوض من الواقع سعيًا إلى المستقبل المأمول في خطو رفيق رصين عميق.

انظر مثلاً لقضية التعليم ومنظوماته المختلفة، وانظر إلى ارتباط هذا التعليم بالثقافة والتنمية والتشريع والاقتصاد والسياسة والأمن، وانظر هل تحقق منظومة التعليم ما يراد منها في كل جوانب حياتنا، أو أنها منظومة عاجزة واهنة تخرج لنا كل عام آلاف العاطلين وآلاف العاجزين عن أن يحلقوا بنا في دروب التمدين المرجو.

إننا نندفع كل يوم في إنشاء جامعات خاصة ومعاهد خاصة تتوجه كلها لنوع من التعليم النظري الرخيص وتزيد الأمة بطالة وضعفًا.

والسؤال: ما هو التعليم المطلوب استراتيجياً للإنقاذ أولاً ثم للنهوض ثانياً؟ وما هو دور العمل الأهلي والدور الحكومي في هذه الاستراتيجية التعليمية؟.

إن العمل الأهلي مثلاً يتوزع بين الدعوة إلى أهمية الإصلاح التعليمي، والحث على التطوع بالمال والجهد لعمل مؤسسات تعليمية بالتعاون مع الدولة، كل ذلك في إطار استراتيجية تعليمية مبتغاة.

لمزيد من التوضيح انظر بحثنا "التعليم مخ الحضارة"، في كتابنا: "مقدمات في البعث الحضاري"، و"التعليم والبطالة" في كتابنا "رؤى إسلامية في التنمية التقنية المستقلة".

على كل حال فإن عمل مركز الدراسات الحضارية الاستراتيجية في قضية كالتعليم هو وضع الاستراتيجية الواضحة، ثم محاولة تحميل هذه الاستراتيجية على جماعات العمل الأهلي وعلى مؤسسات الدولة حتى يحولوها بدورهم إلى آليات ونظم فرعية ومؤسسات تعليمية مختلفة.

وما قلناه عن التعليم يتكرر في كل المنظومات الأخرى. وفي بحثنا عن استراتيجية العمل الأهلي أحصينا تسعة اتجاهات تحتاج إلى أن ينفرد إليها المركز وهي:

- ١- الاستراتيجية الثقافية: والتي تحدد هوية الأمة وكيفية الحفاظ عليها وكيفية بعث نشاطاتها.
- ٢- الاستراتيجية التنموية: والتي تحدد آفاق التنمية المرجوة في مواجهة التنمية القهرية المفروضة علينا من الخارج وكيفية الانبعاث في شعبها المختلفة.
- ٣- الاستراتيجية المهنية: والتي تحدد أنواع النقابات والمنظمات التي ترعى المهن المختلفة وآفاق أنشطتها المختلفة.
- ٤- الاستراتيجية التشريعية: والتي تراجع مصادر التشريع وقدرته على ترجمة القيم العليا للمجتمع والأهداف الاجتماعية في نصوص قادرة على أن تضبط إيقاع الحياة في المجتمع.
- ٥- الاستراتيجية الرقابية: وهي تقوم على فهم ودراسة وتحديد ميكانيزم (آليات عمل) الفساد والإفساد الخارجي والداخلي، ووضع تصورات عامة للقضاء عليها.
- ٦- الاستراتيجية السياسية: وهي تقدم البدائل المختلفة للنظام السياسي والحركة الداخلية السياسية والمنطلقات السياسية الخارجية حتى لا ينفرد بالأمر ملاً دون ملاً مع التأكد من تحقق الشورى والأمن والسكينة الاجتماعية.
- ٧- الاستراتيجية التعليمية: والتي ترسم لنا نوع التعليم الذي يذكينا ويظهرنا ويخدم كل الاستراتيجيات الأخرى.

٨- الاستراتيجية الترابطية: وهي الاستراتيجية التي تعظم قوى التماسك الداخلي بين جميع المواطنين ضد محاولات التفريق والتشردم.

٩- الاستراتيجية الجهادية: وهي استراتيجية تعد الأمة في ساعات العسرة لبذل الغالي والرخيص دفاعاً عن الوطن.

وبعد... فإن الإصلاح المرجو يحتاج إلى رؤية استراتيجية ثابتة في ظل الضباب والأوهام التي تحيط برغباتنا الإصلاحية والتشويش الدائم عليها من قبل المتربصين بنا في الخارج والقاعدين منا والذين يقولون لإخوانهم: لا تنفروا في الحر. كذلك يحتاج الإصلاح إلى دراية بالمواقع والاستخدام الأمثل للإمكانيات في تتابع رفيق وصبر عميق ورغبة في رضا المولى عز وجل.

ولابد أن ينفر لهذه المهمة طائفة من كل فرقة في الحياة ممن أسميتهم في بعض كتاباتي "نفر الفقه الحضاري"، وهم ثلة ممن ثقلت معارفهم وتراكمت خبراتهم وتوجهوا إلى الله بسعيهم في الحياة الدنيا.

هؤلاء النفر ينبغي أن نحشدتهم في مركز للفقه الحضاري مهمته الأساسية الفقه الإصلاحي الاستراتيجي.

والأصل أن يوقف على هذا التوجه وقف قادر على رعاية هذا المركز الحضاري وتوسعته، ولكن التشريع الوقفي في بلادنا قد أصابه ما أصاب كل شيء من المحاصرة والتضييق والجمود (الضعف) ولذلك لزم البحث عن صيغ جديدة تؤدي عمل الوقف ولكنها تعمل في إطار ما هو قائم ومتاح من أنواع المؤسسات المختلفة.

ومن النقاط المهمة أنه يمكن الاستفادة من كثير من المؤسسات البحثية والأهلية والحكومية لخدمة أهداف هذه المؤسسة وتكامل مجهوداتها المبعثرة سواء أكانت هذه المراكز في الجامعات أم مراكز البحوث أم الوزارات أم المجالس النيابية.

وبعد فهذه مؤسسة لخدمة الأمة كاملة مجتمعاً ودولة، وللتنسيق بين الجهود المبعثرة، ولإبداع الاستراتيجيات القادرة على أن تنهض بنا في طريق الخيرات.

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
تقديم الدكتور/ محمد عمارة	٥
هيكمل المنظومات الإصلاحية في المجتمع والدولة	١٥
الموقف الإسلامي من غياب هذا الهيكل المنظومي	١٨
واقع الهيكل المنظومي الإصلاحي على مستوى الدولة والمجتمع ...	١٩
الهيكل الحضارى للدولة الأمة في القرآن الكريم	٢٩
استراتيجية العمل الأهلي في الأمة	٤٩
أ - آفاق العمل الأهلي في الأمة	٦٤
ب - طرائق العمل الأهلي في الأمة	٦٥
ج- تنظيم العمل الأهلي	٦٦
د - مثال لمخطط أولي للعمل الأهلي في مجال التنمية	٦٧
هـ - الجدوى الحضارية للحركة الإسلامية	٧١
هـ ١- مقدمة	٧١
هـ ٢- ملاحظات حول دور الدولة ودور الحركة الإسلامية	٧٣
هـ ٣- الجزء السياسي في المهمة المنوطة بالحركة الإصلاحية	٧٤
ثوابت الهوية	٧٤
ثوابت الحكم	٧٤
ثوابت الحق التنموي	٧٥
هـ ٤- آلية تنفيذ الجزء السياسي في مهمة الحركة الإسلامية	٧٦
هـ ٥- محاذير مهمة	٧٦
مؤسسة الدراسات الحضارية الاستراتيجية	٨٣

أهداف السلسلة

في زمن اختلطت فيه الآراء وتشعبت فيه الأهواء وغابت فيه المرجعيات نحاول من خلال هذه السلسلة " نحو مستقبل مشرق " أن ننشد الحقيقة الخالصة و يمكننا أن نجمل أهداف السلسلة في النقاط التالية :

- * ربط الأمة العربية والإسلامية بتراثها وحضارتها .
- * زيادة الوعي الفكري والمعرفي بين عموم المثقفين .
- * إنارة الطريق أمام المثقف العربي ؛ لإدراك القضايا المحيطة به إدراكاً صحيحاً .
- * محاولة تقديم البديل والحل الإسلامي لما نعانيه من مشكلات حياتية .
- * إمداد المثقف العربي بدائرة معارف متكاملة لرؤية مستقبلية هادفة .

هذا الكتاب

مقدمات فى الإصلاح والتخطيط الاستراتيجى للأستاذ الدكتور/ سيد دسوقى حسن عليه يكون لبنه صالحه فى الطريق إلى الإصلاح المنشود، يصدر عن المركز الحضارى للدراسات المستقبلية، ضمن سلسلة **نحو مستقبل مشرق** التى تتناول شتى العلوم والتخصصات المختلفة للمساهمة فى تثقيف المجتمع العربى ومحاولة وضع يده على معالم الطريق الصحيح للارتقاء والبناء، ننبوء مكافئنا بين الأمم.

وهذا الكتاب الثانى بعد الكتاب الأول بعنوان (الأزمة المالية العالمية.. المشكلة.. والحل) لأستاذين فى مجال الاقتصاد هما: الأستاذ الدكتور/ حازم الببلاوى الخبير الاقتصادى المعروف. والأستاذ الدكتور/ محمد عبد الحليم عمر مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى.

والله نسال أن يكون بداية مشرقة لمستقبل باه

مدير



المركز الحضارى للدراسات المستقبلية

٩٥٥ كورنيش النيل - مصر القديمة - جمهورية مصر العربية

موبايل: ٠١.٦٣٤٦٩.٦ (+٢.٢)

٢٣٦٨.١١٢ (+٢.٢) تليفون وفاكس:

www.hdaycenter.com

بريد إلكتروني: melhdary@gmail.com

Bibliotheca Alexandrina

0669827